العدد (1734) السنة السابعة - السبت (27) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العَلمانية والإمامة.. نصوص لا تُجوِّز الدولة الدينية

رشيد الخيُّون

(١ - ٣)

طموحُ السَّيفِ لا يَخشى إلهاً

ولا يَرجو القيامَة والمعادا( )

في المستهل أقول: ليس هناك دولة، من العالم القديم، ومنها في عالمنا، لم تنسب وجودها وشرعيتها إلى الله تعالى، وأن قوانينها هي قوانين الله. لكن في حقيقة الأمر ليس شيء من عدالة السماء تحقق أو يتحقق، إنه شعار يُرفع لإخضاع النَّاس للمقدس لا أكثر. كم من دماء سفكت، وحرمات هُتكت تحت هذا المبرر. جاء في شريعة حامورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ قبل الميلاد)، وتعد شريعة هذا الملك الأولى في التاريخ، بهذا الشمول: (عندما حدد (آنو) المتعالي، ملك الأنوناكي، و(أنليل) سيد السماء والأرض ومقرر مصير البلاد لـ(مردوخ) الإبن الأكبر لأبا، الحكم على جميع النَّاس، وجعلاه سيداً على الأجيمي، وأطلقا اسمه على بابل، وجعلاه أقوى ما في الجهات الأربع، وأقيمت له في وسطها ملكية خالدة بأسس راسخة، رسوخ السماء والأرض، في ذلك الوقت جعلاني.. أنا حامورابي.. الأمير الورع، خادم الآلهة، لأظهر الحق في البلاد( ). وبهذا كانت الشريعة الشهيرة شريعة الإله لا شريعة الملك الإنسان.

وخشية وتحسباً من التكفير، وبالتالي القتل، حسب المنطق السالف، عندما قدم الشيخ علي عبد الرازق (ت ١٩٦٤) على إصدار كتابه (الإسلام وأصول الحكم)(١٩٢٥) استهله بالشهادتين، على غير ما جرت عليه العادة في كتابة خُطب الكتب والمصنفات، وتأكيد عبوديته لله وإيمانه بالرسالة والملائكة، على أمل قطع الطريق على مكفريه، وهو يتحدث عن عدم وجود أو وجوب الإمامة أو الخلافة، وبالتالي الدولة الدينية، ومع ذلك لم يعتقوه، فلم يرد عليه مجلس المحاكمة (كبار العلماء) التحية( )، مع أن آية التحية لم تحدد نوعية الإنسان، الذي يُلقيها، وأمرت الله فيها ردها وبأحسن منها، قال: "وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا"(النساء، آية: ٨٤).

وفي المستهل أيضاً أود التذكير بمقولة للإمام علي بن أبي طالب (اغتيل ٤٠ هـ)، قالها لابن عمِّه عبد الله بن عباس (ت ٦٨ هـ)، وهو يهم بإيفاده إلى الاجتماع بالخوارج ومناقشتهم في أمر انشقاقهم عنه: (لا تخاصمهم بالقرآن، فإن القرآن حمّال ذو وجوه، تقول ويقولون. ولكن حاججهم بالسُنَّة فإنهم لن يجدوا عنها محيصا)( ). ويشرح ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) هذه الوصية بالقول: (ذلك أن القرآن كثير الاشتباه، فيه مواضع يُظن في الظاهر أنها متناقضة متنافية)( ). وهناك مَنْ يعدُّ ذلك القول من الحديث النبوي: (القرآن ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه)( ). وكلا الشارحين ابن أبي الحديد، والشيخ محمد عبده (ت ١٩٠٥) هما من أهل السُنَّة، فالأول، وإن كان هواه علوياً، إلا أنه كان معتزلي الأصول شافعي الفروع.

نقول: حتى السُنَّة النبوية هي حمالة ذات وجوه، فكل طائفة اختلقت، أو روت، الأحاديث التي تجابه بها الطائفة الأخرى، فالأهل السُنَّة كتب عديدة، من أبرزها الكتب الستة: (صحيح البخاري)، و(صحيح مسلم)، و(سنن أبي داود)، و(جامع الترمذي)، و(سُنن النسائي)، و(سُنن ابن ماجة)، ومصنفوها: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ومسلم بن الحجَّاج (ت ٢٦١ هـ)، وسليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، ومحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، وأحمد بن شعيب النسَائي (ت ٣٠٣ هـ)، ومحمد بن يزيد ابن ماجة القزويني (ت٢٧٣ هـ).

أما الشيعة فعندهم الكتب السبعة، أربعة منها للمحمدين المتقدمين الثلاثة: (الكافي)، و(مَنْ لا يحضره الفقيه)، و(الاستبصار)، و(التهذيب)، ومصنفوها: الكليني(ت ٣٢٩ هـ)، والشيخ الصدوق(ت ٣٨١ هـ)، والطوسي(ت ٤٦٠ هـ). وثلاثة منها للمحمدين المتأخرين، صُنفت في الفترة الصفوية: (الوافي في شرح الكافي)، و(وسائل الشيعة)، و(بحار الأنوار)، من قبل: الفيض الكاشاني(ت ١٦٨٠، والحر العاملي (ت ١٦٩٢)، والمجلسي (ت ١٦٩٩).

وكل منها يحوي الصحيح، والحَسن، والضعيف، وهناك من الموضوعات من الحديث، ولهذا ظهرت كتب الجرح والتعديل، والمختلف في الحديث، وقد رصد ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) في (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)( ) أحاديث ليست بالقليلة من الركيك والمكذوب على الرسول.

وقد نقل عن شيخ المعتزلة وفيلسوفهم، إبراهيم بن سيَّار النَّظام (ت نحو ٢٣١ هـ)، وقوفه على اختلاف الرواة والإخباريين، وروايتهم لأحاديث تناقض بعضها بعضاً، قال: (كيف يجيز السامع صدق المخبر، إذا كان لا يضطره خبره، ولم يكن معه علم يدل على غيبه، ولا شاهد على قياسه، وكون الكذب غير مستحيل منه مع كثرة العلل التي يكذب النَّاس لها ودقة حيلهم فيها، ولو كان الصادق عند النَّاس لا يكذب، والأمين لا يخون، والثقة لا ينسى، والوفي لا يغدر، لطابت المعيشة، ولسلموا من سوء العاقبة(إلى قوله) ولولا أن الفقهاء والمحدثين والرواة والصلحاء المرضيين، يكذبون في الأخبار، ويغلطون في الآثار، لما تناقضت آثارهم، ولا تدافعت أخبارهم. قالوا: ولو وجب علينا تصديق المحدث اليوم لظاهر عدالته، لوجب علينا تصديق مثله، وإن روى ضدَّ روايته، وخلاف خبره، وإذا نحن قد وجب علينا تصديق المتناقض مثله، وتصحيح الفاسد، لأن الغلط في الأخبار، والكذب في الآثار، لم نجده خاصاً في بعض دون بعض)( ). وأتى النظام على كذا عدد من الأحاديث المتضاربة، لا مجال لذكرها، لكن يمكن للمستزيد مراجعتها في المصدر أدناه.

أخلص من هذا المستهل إلى القول: ليس من الحق الإنكار على العازفين عن الدولة العلمانية أو المدنية، والمعتقدين في قيام الدولة الدينية ما يستندون هم أيضاً إلى آيات ومتون أحاديث مؤيدة لوجهة نظرهم، أو منافحتهم من أجل ذلك الهدف، لكنه ليس من الحق أيضاً أن ينكروا على القائلين بالدولة العلمانية أو المدنية، والضاغطين ضد وجهة تلك النظر آيات وأحاديث وممارسات ليست بالقليلة، بل أكثر مما يتشفع به أصحاب فكرة الدولة الدينية.

وقبل تناول محجتنا، وهي النصوص، غير الداعمة، بل المباعدة لقيام دولة الدين، أو حكم ظل الله في الأرض، هكذا قالها الشيخ ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):) إن السلطان ظل الله في الأرض(( )، لا بد من فك الربط المزعوم ما بين العلمانية والإلحاد، ذلك ما فرضه على أصحاب الدعوة العلمانية فقهاء الإسلام السياسي، حتى غدا العلماني قريناً بالملحد، وأقول هنا، مدافعاً عن حقيقة الدين، مما فرضه عليه الفقهاء، والفقهاء السياسيون، من شدة وعسر، أنه يعطي الحق حتى للملحد بالعيش السليم، وهناك عشرات النصوص، التي تحيل أمر الاعتقاد إلى الله وما سيحاسب به عبده الجاحد، إن صح التعبير.

لا أضع العلمانية مقابل الإسلام الديني، مثلما يضعها خصومها، أما محلها الصحيح فهو مقابل الإسلام السياسي، فيمكن ما يقابل الدين، وما ظهر من نظريات أو فرضيات علمية، هو العلم (كسر العين)، ومنه تكون العلمانية (كسر العين)، أما على مستوى الاصطلاح السياسي فهي العَلمانية (فتح العين)، وهي من العَالم، فهذا ما ورد في السريانية، اللغة التي كانت فاعلة بالمنطقة: عَلمو، أو عَلما، أي الدنيا. و ورد في (التعريفات): (العَالم لغة عبارة عمَّا يعلم به الشيء، واصطلاحاً عبارة عن كل ما سوى الله من الموجودات، لأنه يعلم به من حيث أسماؤه وصفاته)( ). وورد في قواميس العربية: (العالم الخلق والجمع عَوالم)( ). وليس هناك في المصطلح فرق ما بين العالم والدُّنيا إلا أن العَالم: اسم، والدُّنيا صفة( ). ويأتي العَالم في العربية أيضاً (أهل كل زمان)( ).

لا يهم أن تسمى الدولة لا الدينية بغير العلمانية، إذا كان هناك مَنْ يتحسس ويجفل من هذا الاسم أو المصطلح، مع أنه يعني إدارة العَالم أو الدُّنيا (أهل كل زمان)، بالدولة المدنية مثلاً، لكن الخلاف على ما يبدو ليس في التسمية إنما في المضمون، وهو فصل الدولة عن الدين، وبالتالي فصل السياسة الحزبية عن الدين، إذا كان هدف كل حزب الوصول إلى السلطة. باعتقادي، مثلما سعى إلى ذلك الشيخ علي عبد الرازق، أن هناك من النصوص القرآنية الكثيرة، والممارسات الحيَّة، ما لا يُقر دولة دينية ويوجبها، يُديرها حاكمها باسم الله تعالى، ولهذا يحاولون إبعاد مفردة الدينية عن الدولة التي يزعم الإسلاميون قيامها، فلا يقبلون إلا بتسميتها إسلامية، على أساس أن الإسلام ليس ديناً حسب، إنما هو طريقة حياة وسلوك معاش، والنَّاس يعيشون هذا الإسلام بلا توجيهات سلطة، لكن الحقيقة هم يردونها دولة دينية يرادفها تطبيق الشريعة بحذافيرها، على النساء وعلى كل مناحي الحياة.

وهذا ما استشعرته قبيلة لمتونة المغاربية، وهو ما يعني بداية تأسيس دولة الملثمين، أو المرابطين، ننقل تلك التجربة الحيَّة وذات المغزى، بما ينطبق اليوم، على الجامعات الدينية والإمارات التي حاولوا إشادتها داخل العراق مثلاً، ننقلها عن صاحب (الكامل في التاريخ): إنه العام ٤٤٨ هـ، حجّ رئيس قبلية يدعى جوهر، والتقى هناك بفقيه اسمه عبد الله الكُرولي، فطلب منه مرافقته لتعليمهم أمور الدين، لكن الفقيه أراد السلطة، فقال له رجال القبيلة: (أما ما ذكرت من الصلاة والزكاة فهو قريب. وأما قولك: مَنْ قتل يُقتل، ومَنْ سرق يُقطع، ومَنْ زنى يُجلد أو يُرجم، فأمر لا نلتزمه، إذهب إلى غيرنا)! بعدها تمكن الفقيه من تسمية شيخ قبلية (أميراً للمسلمين)، وهو الولي عليه، ولما خالفه رفيقه الأول جوهر عقد مجلساً لمحاكمته بـ (محاربة أهل الحق)، فحكم عليه بالقتل (فقتل بعد أن صلى ركعتين)! وظلت النائرة قائمة حتى تأمر عليهم يوسف بن تاشفين(ت ٥٠٠ هـ) مؤسس مدينة مراكش وأمير المسلمين المعروف. وهكذا كان الدين وسيلة، فهموها، على بساطتهم، رِّجال قبيلة لمتونة بأن غاية الفقيه ابن ياسين قيام دولة وهو مرشدها أو وليها( ).

سأبدأ من النصوص القرآنية، تلك التي تبعد الشأن السياسي وإدارة المجتمع عن الدين، إيماناً بأن النص القرآني حمال ذو وجوه، مثلما تقدم، وبالتالي مثلما للمبشرين بدولة دينية أو إسلامية، من داخل القرآن، للمتواقين إلى دولة لا دينية عَلمانية أو مدنية، يعش في ظلها الآخرون بلا تأزم وشروط، الحق بالانطلاق من داخل القرآن أيضاً، وليس من حق أي طرف توظيف النص الديني ورمي الآخر بالكفر أو الإلحاد. وما لا يدعم قيام الدولة الدينية من النصوص القرآنية ما حصر تكليف الرسول بالبلاغ، والإنذار والبشارة، والهداية، ونفى الحفظ، ونفي السيطرة، والوكالة، ونفي الإكراه، ونفيَ الإجبار، وجميعها تأتي بمعنى السيطرة والتسلط، وهي السلطة.

- آيات البلاغ: "فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ"(النحل: آية ٨٢). و"وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ"(آل عمران: آية ٢٠). و"مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ"(المائدة، آية: ٩٩). "وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ"(الرعد، آية: ٤٠). وهناك سور أخر حددت مهمة النبي بالبلاغ ولا يتعدى البلاغ سوى (تبليغ الرسالة)( )، وليس للمكلف بالبلاغ سلطة أو أمر على الذي أُمر تبليغه.

- آيات الإنذار والتذكير: "فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ"(هود، آية ١٢). "وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ"(الحجر، آية: ٨٩). "فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ"(النمل، آية: ٩٢). "وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ"(العنكبوت، آية: ٥٠). "وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ"(فاطر، الآيات: ٢٢- ٢٤). "إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ"(ص، آية: ٧٠). "فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ"(الغاشية، آية: ٢١). "فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ"(ق، آية: ٤٥).. وتأتي النذير بمعنى صوت الرسول( )، الحامل الرسالة لتبليغها.

- آيات الهداية: "قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ"(يونس، آية ١٠٨). "وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ"(النمل، آية: ٩٢). وهناك عدد كبير من الآيات فيه معنى الهداية ومعنى الهداية وترك النَّاس لربِّهم، بلا فرض سلطة دنيوية عليهم، منها على سبيل المثال: "فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ"(الزخرف، آية: ٨٣). "فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ"(الطور، آية: ٤٥).

- نفي الحفظ: "مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا" (النساء، آية: ٨٠). "قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ)(الأنعام، آية: ١٠٤). "قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ"(الأنعام، آية: ١٠٧). "بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ)(هود، آية: ٨٦). "فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا"(الشورى، آية: ٤٨). والحفظ تأتي بمعنى: الرعاية، والوكالة على الشيء( )، وكلها بمثابة السلطة.

- نفي السيطرة: "لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ"(الغاشية، آية: ٢٢). والمسيطر هو الرقيب والمتسَلِّط( )، وكلها تأتي بمعنى السلطة.

- نفي الوكالة: "وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ"(الأنعام، آية: ٦٦). "وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ"(الأنعام، آية: ١٠٧). "وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ"(الأنعام، آية: ١٠٨). "إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ"(الزمر، آية: ٤١). ومن معاني الوكالة أو التوكل الاستسلام( )، والوكيل تأتي بمعنى الحفيظ، وهو السلطة بعينها.

- نفي الإكراه: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ"(يونس، آية: ٩٩). "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(البقرة: آية: ٢٥٦). فكيف تقام دولة دينية ليس فيها إكراه في الدين! وعدم إكراه الناس على مبادئها وقوانينها، وماذا تعني الشروط العُمرية( ) التي تواجه أهل الأديان، من غير المسلمين.

- نفي الإجبار: "نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ"(ق، آية: ٤٥)، جاء في التفسير جبرهم على الإيمان( ). ومعلوم أن الجبار اسم من أسماء الله، والسلطة لا تقوم إلا على الجبر لفرض قوانينها، أو الحاكم لفرض سلطته.

هذا عدد من الآيات، التي لا تشير إلى سلطة سياسية أو مُلك أو خلافة الله، والدولة الدينية لا تكون إلى عن طريق خلافة الله، فكتابه دستورها، مثلما يزعم الزاعمون، وإذا سألت أحدهم هل يمكن الموافقة على دستور لا يناقشه المحكومون، ولا يستفتون عليه، ويقترح المندوبون من المواد إليه، سيقال لك إنه كلام الله لا يناقش ولا يُقدم ويؤخر ويحذف، وما هو معلوم أن الله موصوف بأرحم الراحمين، بدليل أكثر من آية، ومنها: "قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ"(الأعراف، آية: ١٥١)، فكيف يفرض على النَّاس بشر يحكمهم بكتاب الله.

وهناك سور إقرار الاختلاف بين النَّاس في الدين وفي الشرع، وكل ما جعله الله لبني آدم، جاء في آيات الاختلاف: "لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ"(المائدة، آية: ٤٨). "وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ"(يونس، آية: ١٩). "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ"(هود، آية: ١١٨). وشرعية الاختلاف لا يبشر بدولة دينية، إنما دولة يعيش في ظلها الأديان والمذاهب، لا تحاسب رعيتها على أساس الشريعة.

د. محمد البرادعي والتغيير

حسين عبد الرازق

محمد البرداعي

الاستقبال الذي حظي به (د. محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنتهية ولايته عند عودته إلي مصر، والذي شارك فيه عدد من الشخصيات السياسية والناشطين السياسيين الشباب من بينهم د. محمد أبوالغار ود. علاء الأسواني ود. عبدالجليل مصطفى والمستشار محمود الخضيري وجورج إسحاق وخالد أبوالنجا وبثينة كامل وعبدالعظيم المغربي وحمدي قنديل، وسواء كان عددهم بضع مئات كما قال مراسل البي بي سي العربية في القاهرة (عبدالبصير حسن) والذي كان حاضرا في مطار القاهرة عند وصول البرادعي، أو ألف كما نشرت (المصري اليوم)، أو ثلاثة آلاف حسب تصريح (عبدالرحمن يوسف) مقرر حملة (البرادعي رئيسا لمصر في ٢٠١١) وهي إحدى الجهات الداعية لهذا الاستقبال مع حركتي (كفاية) و(٦ أبريل).. هذا الاستقبال تعبير عن توق المصريين للتغيير ورفضهم لاحتكار حزب واحد للسلطة واحتلال شخص واحد لقمتها لأكثر من ربع قرن، والتمسك بسياسات قادت البلاد إلي حافة الهاوية وأجهضت أي أمل في التقدم، في ظل دستور استبدادي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بسلطة اتخاذ القرار التنفيذي والتشريعي والسياسي والإداري، وانحيازات اقتصادية واجتماعية للأغنياء ولرأسمالية طفيلية في الغالب تنهب ثروات البلاد، وبالتالي ازدياد نسب الفقر (٤٨٪ تحت خطر الفقر) ونسب الفقر المدقع، وشيوع البطالة (٢ مليون عاطل عن العمل في أقل التقديرات الرسمية) خاصة بين الشباب، وانتشار الفساد من القمة إلى القاع، وتراجع التنمية الحقيقية، وانهيار الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وإسكان.. إلخ.

وفي ظل هذه الأزمة الشاملة راهنت الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية وقطاعات واسعة من الشعب المصري علي قدرتها علي فتح باب التغيير الديمقراطي من خلال تغيير الإطار الدستوري والقانوني الذي تجري في ظله انتخابات مجلس الشوري ثم مجلس الشعب هذا العام (٢٠١٠) وانتخابات رئاسة الجمهورية العام القادم (٢٠١١)، وبادرت أحزاب الائتلاف الديمقراطي (التجمع - الوفد - الناصري - الجبهة) بطرح (وثيقة الائتلاف الديمقراطي) متضمنة برنامجا للتغيير، ثم طرح حزب التجمع مشروعا لتعديل الدستور، ومشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ومشروع تعديلات في قانون انتخابات مجلس الشعب، تصب جميعها في اتجاه التحول من الاستبداد إلي الديمقراطية وتحقيق حد أدنى من نزاهة وحرية الانتخابات.

وفي ظل الحيوية السياسية التي أثارها هذا التحرك، وقبل ذلك المقاومة التي مثلتها الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والفئوية والإضرابات العمالية والنشطاء السياسيين، جاء إعلان د. محمد البرادعي - بعد أن دعا شباب الفيس بوك لترشحه لرئاسة الجمهورية - عزمه خوض معركة الديمقراطية في مصر وانحيازه لمطالب التغيير السياسي والدستوري الذي طرحته الأحزاب الديمقراطية وعدد من منظمات المجتمع المدني خلال السنوات العشر الماضية وربما قبل ذلك بكثير.. ليقدم دعما معنويا لهذه المطالب ومزيدا من المصداقية، لما يمثله من قيمة كأحد أبرز الشخصيات المصرية علي المستوى الدولي، وأحد الحائزين علي جائزة نوبل وقلادة النيل (أرفع وسام مصري)، إضافة إلي كونه - بحكم وجوده في الخارج - ليس طرفا في الصراعات الحزبية والسياسية في مصر.

ورغم أن الدعوة لترشيح البرادعي لرئاسة الجمهورية من خلال شبكة الإنترنت، وتبني الصحف الخاصة في مصر وبعض القنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية لهذه الدعوة، وطرح أسماء أخرى لهذا الترشيح مثل د. أحمد زويل وعمرو موسى، وجميعهم محرومون من حق الترشيح للرئاسة طبقا للخطيئة الدستورية المتمثلة في المادة ٧٦ من الدستور.. أثارت قلقا ومخاوف مشروعة، لكونها تركز علي إحداث التغيير من خلال فرد وتتجاهل الأوضاع المؤسسية القائمة والتي هي جوهر الأزمة وسببها، وتبدأ بطرح أسماء المرشحين للرئاسة بدلا من العمل علي تغيير الدستور والقوانين التي تؤكد احتكار السلطة وتزوير كل الانتخابات العامة، إلا أن البيان الذي أصدره البرادعي وتركيزه علي التغيير الدستوري والسياسي الديمقراطي أولا قبل طرح أسماء للترشيح لرئاسة الجمهورية، أعاد تصحيح الصورة، وأكد صحة موقف أحزاب الائتلاف الديمقراطي التي طرحت منذ فبراير ٢٠٠٨ ضرورة تعديل الدستور، سواء المواد ٧٦ و٧٧ و٧٨ الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية، أو المواد الأخرى الكثيرة الخاصة بسلطات رئيس الجمهورية والتي تحول أي شخص يصل إلي منصب رئاسة الجمهورية إلي دكتاتور مستبد حتي ولو كان نبيا مرسلا.

وكما أعلم فهناك اتفاق بين أحزاب الائتلاف الديمقراطي علي عقد مؤتمر لمناقشة اقتراحاتها الخاصة بتعديل الدستور وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقوانين انتخابات الرئاسة والمجالس النيابية خلال الشهر القادم، ومن الضروري لنجاح هذا المؤتمر أن يدعى للمشاركة فيه كل الأحزاب والقوي السياسية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني التي قدمت مساهمات بالغة الأهمية لتعديل الدستور بل وصياغة دستور جديد وإعداد مشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وممثلو الحركات الاجتماعية والنشطاء السياسيون وأساتذة جامعات وكتاب وصحفيون وخبراء قانون، وشخصيات عامة علي رأسها بلا شك (د. محمد البرادعي) فاتساع قاعدة الداعين للتغيير وعملهم المنظم معا، هو الطريق لفتح الباب المغلق وبدء التحرك الفعال من أجل التغيير.

المجتمعات الالكترونية واعتمادها على العقول البشرية

عبد المجيد حسن شياع

شهد العالم عبر العصور المتعاقبة تحولا ت وتطورات كبيرة ومتلاحقة في أساليب الحياة المختلفة وطرق المعيشة الخاصة بها أخذت بيد المجتمعات البشرية إلى حد عاش الإنسان منذ القدم عهودا طويلة في مجتمعات ماقبل الزراعة وانتقل بعدها إلى مجتمعات الزراعة ثم مجتمعات الصناعة التي أدت إلى تغيير أنماط حياته كلها بشكل يختلف كليا عما كان عليه ضمن المجتمعات السابقة حتى أواخر القرن العشرين ،وما إن أغلقت المجتمعات المتطورة اقتصاديا صفحة المجتمعات الصناعية حتى وفتحت صفحات جديدة لمجتمعات مابعد الصناعة ،وقد أعطيت لها تسميات عدة ،كالمجتمعات الرقمية أو الالكترونية أو كلاهما .

وفي الوقت الذي اعتمدت المجتمعات الصناعية في مراحلها الأولى على الحديد والفحم والبخار ثم اعتمدت بعدها على النفط والكهرباء وكذلك على الطاقة النووية ،بعد أن كانت مجتمعات ماقبل الزراعة تعتمد الصيد كوسيلة لتامين المعيشة ،ومن ثم اعتمدت المجتمعات الزراعية على الجهد العضلي لتامين احتياجاتها المعيشية نجد إن المجتمعات الالكترونية الجديدة تعتمد أساسا على العقل البشري أولا ومن ثم على الالكترونيات الدقيقة والذكاء الاصطناعي وهندسة الذكاء الاصطناعي ..... وفي هذه البيئات الجديدة (بيئات المجتمعات الالكترونية) تشهد المجتمعات بما فيها النامية على حد سواء لتحتل مكانا أفضل في بيئات جديدة اكثر انفتاحا وتقاربا فيما بينها ،حيث تظهر عوامل جديدة للنجاح أهمها الدقة والسرعة لتلبية احتياجاتها بالإضافة إلى المرونة والقدرة على التجاوب مع متغيرات هذا العصر ،ولعل أهمها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما أحدثته من تغييرات في مختلف جوانب الحياة . وإذا ما نظرنا الآن إلى عالم المجتمعات الالكترونية نجد انه قد اتخذ مسارا جديدا ،فهو لم يكتف بمتطلباته فقط والمتمثلة بعدة مصادر كتكنولوجيا المعلومات وغيرها ،ولكنه يسعى إلى توسع إمكانياته من خلال فهم العقل البشري في تلك المجتمعات كميزة جديدة له ،وبذلك يكون قد انتقل اهتمام التاريخ البشري من الفحم والحديد والتربة والمطر إلى العقل البشري كمجال جديد وكذلك من الأشياء إلى الأشخاص والتي تنطلق خلاياهم العصبية أسرع من غيرهم في هذا المجال .

إن التطور الهائل في بناء الشبكات العالمية اليوم أدى بدوره إلى الاعتماد غلى تلك الشبكات وذلك عن طريق تناقل البيانات المختلفة في جميع الاتجاهات ،وقد تطورت طبيعة المعلومات المنقولة عبر هذه الشبكات من البيانات البسيطة إلى ملفات (صورة وصوت)وما إلى ذلك . وعلى هذا الأساس تكون المؤسسات الالكترونية هي التي تمتلك معلومات متطورة تمكنها من مزاولة أعمالها عبر الانترنيت وفي جميع المجالات وتحمل هذه النشاطات صورا متعددة بين مؤسسات الأعمال أو بين الزبائن فيما بينهم أو بين مؤسسات الأعمال والحكومات وغيرها. ولكي تسير هذه المؤسسات على طريق النجاح فان هذه المجتمعات توفر لها جميع المقومات الأساسية لنجاحها والتي تتمثل في : (بيئة معلوماتية متطورة ،وبيئة عمل جيدة ،وكذلك بيئة قانونية وتنظيمية)،أما البيئة المعلوماتية المتطورة ،فبسبب تطبيق التقنيات الحديثة في عمل تلك المؤسسات فلا بد من أن تتوافر لها بيئة معلوماتية متطورة مبنية على شبكة اتصالات متطورة على مستوى الهواتف المحمولة والثابتة والتي تساعد على تيسير نقل البيانات بسرعة كبيرة وسهولة فائقة ،ويجب أن تكون بيئات العمل والتي تعمل في ظلها تلك المؤسسات بيئات صالحة لاستخدام التطبيقات الالكترونية كافة .

إن المؤسسات الالكترونية تستخدم أهدافاً عديدة في علاقاتها مع كافة المواطنين وكذلك مع مؤسسات المجتمع الأخرى ومنها تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وفي مختلف المجالات ،وكذلك تحقيق شكل أفضل في التعامل مع المؤسسات